

تقرير الاستيطان الأسبوعي الصادر عن المكتب الوطني للدفاع عن الأرض ومقاومة الاستيطان للفترة من ٢٠٢٠/٨/٢٢ - ٢٠٢٠/٨/٢٨، يشير فيه إلى أن الاستيطان يواصل زحفه وسط تصاعد عمليات هدم مساكن ومنشآت الفلسطينيين في مختلف المناطق الفلسطينية*

٢٠٢٠/٨/٢٩

تناقلت أوساط سياسية وإعلامية الأسبوع الماضي أخباراً تفيد بأن رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو قد جمد خطط البناء الاستيطاني في الضفة الغربية بما فيها غور الأردن، ولم يمنح تصاريح لتوسيع الاستيطان منذ أكثر من ستة أشهر. وفي الحقيقة فإن ما يجري تسريبه هو جزء من المناورات والأكاذيب السياسية التي يقوم بها نتنياهو وبعض الأوساط في حكومته بغرض تهدئة ردود الفعل على مخططات إسرائيل الاستيطانية من ناحية ومخططات الضم، التي ما زالت مدرجة على جدول أعمال بنيامين نتنياهو وأحزاب اليمين الحاكم في إسرائيل من ناحية ثانية. الشواهد على ذلك كثيرة ومنها مصادقة حكومة الاحتلال الإسرائيلي على بناء ألف وحدة استيطانية على أراضي قرى الطور، عناتا، العيزرية، وأبو ديس في المنطقة المسماة (E1)، ضمن مشروع القدس الكبرى الاستيطاني، والذي من شأنه أن يؤدي إلى ربط جميع المستوطنات الواقعة في المنطقة الشرقية وخارج حدود بلدية الاحتلال في القدس مع المستوطنات داخل حدود بلدية موشيه لیتون، وبالتالي تحويل القرى العربية إلى معازل محاصرة، فضلاً عن كونه يعني ضم مساحات واسعة من الأراضي في الضفة الغربية إلى حدود بلدية القدس الكبرى وفق مخططات سلطان الاحتلال. وكان المكتب الوطني للدفاع عن الأرض قد أفاد في أحد تقاريره الأخيرة أن نقاشاً قد جرى في قنوات اتصال خلفية داخل الائتلاف الحكومي الإسرائيلي ومع البيت الأبيض لبدء البناء في المنطقة المذكورة في سياق التخطيط لضم كتل استيطانية في محيط القدس إلى المدينة لتوسيع حدودها وصولاً لما تسميه إسرائيل "القدس الكبرى" كخطوة يمكن أن تكون مقبولة وبمثابة نقطة البداية في عملية الضم وتطبيق رؤية الرئيس الأميركي دونالد ترامب.

وعلى أية حال فقد كشفت عضو "حزب ميرتس" لور وارتنون النقاب عن عطاء لبناء ٥٣٠٠ وحدة استيطانية على حدود الخط الأخضر جنوب مدينة القدس، جزء منها على أراضي الولجة في الضفة الغربية المحتلة، وقال إن لجنة الاستئناف التابعة لمجلس التخطيط والبناء ستبحث خلال شهر الاعتراضات التي قدمت للحفاظ على المواقع الطبيعية الحضرية. وبحسب العطاء الذي نشرته

* المصدر: المكتب الوطني للدفاع عن الأرض - نابلس

<https://nbprs.ps/2020/08/29/%d8%a7%d9%84%d8%a7%d8%b3%d8%aa%d9%8a%d8%b7%d8%a7%d9%86-%d9%8a%d9%88%d8%a7%d8%b5%d9%84-%d8%b2%d8%ad%d9%81%d9%87-%d9%88%d8%b3%d8%b7-%d8%aa%d8%b5%d8%a7%d8%b9%d8%af-%d8%b9%d9%85%d9%84%d9%8a%d8%a7%d8%aa/>

شركة "موريا" التابعة للبلدية التي ستقوم بتنفيذ أعمال التطوير لنفسها وبلدية القدس لبناء حي استيطاني سكني جديد على المنحدرات الجنوبية في جنوب القدس وان مساحة المخطط موزعة على ٨٤٠ دونماً ويقترح بناء حي سكني جديد يضم حوالي ٥٠٠٠ شقه ونحو ٣٠٠ وحدة سكنية محمية وسيتم بناء الشقق في مجمعات مؤلفة من ١٢-٥ طوابق وفق طبيعة المنطقة الجبلية. وحسب المخطط فان المنطقة ممتدة على شكل شريط يقع بين القدس الغربية وارااضي الضفة الغربية وهي منطقة غابات تقع إلى الجنوب من مدينة.

وعلى الأرض تستمر اعتداءات المستوطنين ومحاولاتهم السطو على أراض الفلسطينيين. فخلال الاسبوع الفائت شرع مستوطنون بإقامة بؤرة استيطانية جديدة على أرااضي بلدة عبوين شمال رام الله وأطلقوا عليها اسم "معاليه شاي" حيث نصبوا أربعة بيوت متنقلة "كرفانات" على أرااضي المواطنين في المنطقة التي تتوسط بلدات (عبوين، جلجليا، سنجل)، وتتبع الأرض التي أقيمت عليها البؤرة الاستيطانية والأرااضي المحيطة بها للبلدات الثلاث، وهي أرااضي "طابو"، وأصحابها يملكون أوراقاً رسمية تؤكد ملكيتها. وكانت وسائل إعلام عبرية، قالت إن ثلاث عائلات مستوطنين انتقلت للاستقرار في المكان والبدء ببناء مستوطنة جديدة تحمل اسم "معاليه شاي"، نسبة إلى المستوطن "شاي أوهايون"، الذي قتل مؤخراً في "بتاح تكفا". فيما تقيد مصادر المكتب الوطني للدفاع عن الارض إلى أن مستوطني "معاليه ليفونه" التي تعتبر جزءاً من التكتل الاستيطاني شيلو - عيلي - شيفوت راحيل وراحاليم والواقعة في منتصف الطريق بين محافظتي رام الله والبيرة ونابلس، يسعون إلى توسيع حدود المستوطنة على حساب أرااضي المواطنين في المنطقة، حيث نصبوا قبل أيام قرابة عشرة بيوت متنقلة أخرى خارج المستوطنة المذكورة، بهدف إقامة بؤرة استيطانية جديدة والسيطرة على أرااضي المواطنين، فيما أقدم مستوطنون آخرون على وضع بيت متنقل على أرااضي يانون التابعة لبلدة بيتا جنوب نابلس. قرب مستوطنة "٧٧٧" المقامة على أرااضي المواطنين في المنطقة المسماة جبل عبد الله. وتفيد احصاءات الامم المتحدة بأنه في الفترة بين ديسمبر ٢٠١٩ والعاشر من آب ٢٠٢٠ وقع ١٦٣ حالة اعتداء على الفلسطينيين من الجيش ومن المستوطنين ٤٩ منها اعتداء جسدي والباقي حرق وتدمير البساتين والحقول والممتلكات.

في الوقت نفسه تم كشف النقاب عن مخطط لبناء مدينة استيطانية جديدة في منطقة غور الأردن حيث أفادت القناة "السابعة" العبرية: إن مجموعة تسمى "إسرائيل ٢٠٣٠"، أعلنت عن إنشاء مدينة جديدة في غور الأردن، مضيئة أن موقع المدينة الجديدة يقع على محور "ألون" قرب مستوطنة "موشاف جيتيت". وأن المرحلة الأولى من بناء المدينة، يتضمن بناء حوالي آلاف الوحدات السكنية في الموقع. ونقلت القناة العبرية، عن اللواء غيرشون هكوهين من حركة "أمنيين" (حركة إسرائيلية تضم ضباطاً في جيش الاحتلال) والتي أعلنت مشاركتها في بناء المدينة الاستيطانية، قوله: "هذه فرصة لتنتياهو بعد تأجيل تطبيق السيادة (خطة الضم) لقيادة إنشاء مدينة في وادي الأردن كجزء من تعزيز السيادة". وزعم هكوهين وجود توافق واسع في "إسرائيل" حول مستقبل منطقة غور الأردن، داعياً لتنتياهو لدعم إنشاء المدينة.

وفي سياق الضم الزاحف كذلك وبما يدحض مناورات وأكاذيب نتنياهو وفريقه الحكومي فقد صادق وزير الطاقة الإسرائيلي يوفال شتاينتس، على مشروع لربط المستوطنات في الضفة الغربية بشبكة الغاز الطبيعي في إسرائيل، حيث يخدم المشروع في الأساس المناطق الصناعية التابعة للمستوطنين. فقد أعلنت وزارة الطاقة الإسرائيلية، عن نشر ٣ مناقصات في الإدارة المدنية، والتي ستسمح بتعيين طواقم ومهنيين ستكون وظيفتهم تحضير المنطقة لتطبيق قانون الغاز الطبيعي في الضفة الغربية المحتلة. ويأتي الإعلان عن هذه المناقصات لربط المستوطنات بالضفة بمشروع الغاز الطبيعي كجزء من الإجراءات التي تقوم بها مختلف الوزارات الحكومية من أجل ضم أجزاء من الضفة للسيادة الإسرائيلية. هذا في وقت أقام فيه الاحتلال ١٤ منطقة صناعية استيطانية تنتشر من شمال الضفة إلى جنوبها وهي خاضعة لوزارة الصناعة في دولة الاحتلال، وذلك ضمن ٤ آلاف مصلحة تجارية مسجلة في مستوطنات الضفة والتي تدر المليارات على الدولة سنوياً.

وعلى صعيد آخر صادقت ما تسمى المحكمة العليا الإسرائيلية على لائحة تُتيح مصادرة أراضٍ بملكية فلسطينية خاصة بعد أن أصدرت قراراً بإخلاء البؤرة الاستيطانية "متسبيه كرميم" المقامة على أراضٍ فلسطينية خاصة وقبول استئناف أصحاب الأراضي (حازم عجاج وربيع داود)، في قرية دير جرير شرق رام الله. وتطرقت العليا الإسرائيلية في قرارها، إلى ما يُسمى بلائحة "السوق"، التي تسمح بمصادرة الأراضي الفلسطينية الخاصة إذا تم نقل الأرض بـ "حسن نية". وتستند لائحة "السوق" إلى القسم ٥ من الأمر رقم "٥٩" المتعلق بالملكيات الحكومية في الضفة الغربية، والتي بموجبها؛ ستظل المعاملة التي تمت بين مفوض ملكية الحكومة في الأراضي المحتلة وشخص آخر سارية، حتى "لو تبين في وقت لاحق أن الممتلكات المنقولة لم تكن في الواقع حكومية. أي ما دامت الصفقة تمت (وفقاً لما أُطلق) عليه حسن نية". وفي ردود فعل اليمين الإسرائيلي المتطرف على قرار إخلاء البؤرة الاستيطانية قالت وزيرة القضاء الإسرائيلية السابقة، أيليت شاكيد في تغريدة عبر حسابها

"تويتراً"، أن قرار العليا حكم ملعون يجب إلغاؤه وادعت أنه لا يوجد عدالة في معاملة سكان تلك البؤرة الاستيطانية، فيما دعا سموترتش بنيامين نتنياهو، إلى العمل على فرض تشريع يلغي قرار المحكمة، معتبراً أنه إذا لم يتم بذلك؛ "سيحكم عليه التاريخ ويتذكره كرئيس حكومة تسبب في تدمير المستوطنة (متسبيه كرميم)، وإدامة حكم المحكمة العليا اليسارية"، على حد قوله.

وفي الانتهاكات الأسبوعية التي وثقها المكتب الوطني للدفاع عن الأرض كانت على النحو

التالي في فترة اعداد التقرير:

القدس: تصاعدت في سياق عمليات التراسفير والتطهير العرقي الصامت عمليات الهدم التي تنفذها بلدية الاحتلال في القدس المحتلة، وكذلك عملية الهدم الذاتي التي ينفذها مقدسيون بناء على قرارات تصدرها بلدية ومحاكم الاحتلال تجنبا لغرامات باهظة تفرضها عليهم وخاصة خلال الفترة الأخيرة. وخلال الأسبوع الفائت أجبرت سلطات الاحتلال، المقدسي غالب العباسي من القدس، على هدم أساسات منزله المبنية منذ ٨ سنوات، في منطقة كرم الشيخ ببلدة سلوان، كما أخطرت

سلطات الاحتلال بهدم بنايتين سكنيتين، في منطقة واد الحمص جنوب القدس المحتلة. تعود ملكية إحداهما للمواطن أيمن ربايعة وتقع بالقرب من قرية صور باهر والأخرى للمواطن محمد عميرة، وتقع بمحاذاة قرية دار صلاح شرق بيت لحم. وأجبرت بلدية الاحتلال الشقيقتين بلال ومحمد ماجد دبش بهدم منزلهما في بلدة صور باهر بعد أن تلقيا تهديداً من شرطة الاحتلال بأنه في حال عدم تنفيذهما الهدم ذاتياً، ستجبرهما على دفع غرامة مالية تتراوح ما بين ١٠٠ إلى ٢٠٠ ألف شيكل. كما هدمت قوات الاحتلال منزل المواطن خالد محمود الخالص بحي عين اللوزة ببلدة سلوان ومنشآت وبركسات في شرق بلدة العيسوية تعود ملكيتها للمواطن محمد عبد محيسن.

الخليل: اعتدى مستوطنون من مستوطنة "ماعون" بمسافر يطا على رعاة الماشية بمنطقة "الثعلة"، وطردهم ومنعهم من رعاية مواشيهم في المنطقة. فيما أقدم مستوطنو "متسبي يائير وسوسيا" على قطع وتحطيم المئات من أشجار الزيتون بمنطقة تومين تعود ملكيتها للمواطن بركات مر. كما اعتدت مجموعة من المستوطنين على المواطنين في حي تل الرميذة بمدينة الخليل بحماية جنود الاحتلال حيث يتعرض المواطنون في حي تل الرميذة، لاعتداءات متواصلة من قبل المستوطنين الذين يسعون إلى تهجير السكان من منازلهم وأراضيهم وتحويلها لبؤر استيطانية، وأخطرت سلطات الاحتلال الإسرائيلي، عدداً من المواطنين بوقف العمل في أراضيهم بقرية بيرين في الخليل المواطنين وهم أكرم جبرين أبو داود، وحربي وإسماعيل وعمران برقان، وفوزي أبو رمون، فيما واصل مستوطنون من "مستوطنة نجهوت" غرب مدينة دورا بالعمل على شق طريق استيطاني جديد تمهيدا لإقامة بؤرة استيطانية جديدة في منطقة الفقييس. وإذا نجح المستوطنون في مخططهم هذا يعني وقف التمدد الطبيعي لمدينة دوراً والقرى الغربية ما يعني تقطيع اوصال المنطقة الغربية الجنوبية بأكملها بحسب ما أفادت به بلدية دوراً.

بيت لحم: أخطرت سلطات الاحتلال، بتجريف شارع فرعي في قرية كيسان شرق بيت لحم، يوصل لأكثر من عشرة منازل بالمنطقة وإغلاقه، علماً أنه جرى شق هذا الشارع وتعبيده عام ٢٠٠٧، لخدمة المواطنين. وأخطرت سلطات الاحتلال الإسرائيلي، بهدم منزلين مأهولين لشقيقتين في قرية المنية جنوب شرق بيت لحم وهم يوسف وشادي موسى جبارين والبالغ مساحة كل منهما نحو ٢٠٠ متر مربع بحجة عدم الترخيص.. وأخطرت سلطات الاحتلال الإسرائيلي، ثلاثة مواطنين بهدم منازلهم المأهولة، وستة آخرين بوقف البناء في منازلهم، مع هدم لجان استنادية وتجريف شارع فرعي في منطقة "باكوش" جنوب بلدة نحالين غرب بيت لحم. ونظم عشرات المستوطنين من مستوطنتي "معالي عاموس" و"أبي نحال"، المقامتان على أراضي قرية كيسان بحراسة من قوات الاحتلال باتجاه مستوطنة "تكواع" المقامة على أراضي قرية تقوع المجاورة، بهدف استفزاز المواطنين. حيث دخلوا أراضي المواطنين، شاقين طرقاتهم على مسافة ٥ كيلو متر على الأقل، وقام الجنود بإغلاق الشوارع والطرق أمام المواطنين الفلسطينيين ومركباتهم لتأمين المستوطنين الذين كانوا مسلحين أيضاً.

رام الله: هدمت جرافات الاحتلال ثمانية "بركسات" في تجمع وادي السيق شرق رام الله. وشردت قاطنيها. والبركسات تعود لعائلات عودة عواد كعابنة، وسليمان سالم كعابنة، وسليمان مصطفى كعابنة، والمنطقة المستهدفة تقع ضمن المناطق المهدهدة بالضم بمحاذاة طريق "أيلون" الاستيطاني واستولى الاحتلال بعد عملية الهدم على محتويات البركسات. فيما اقتحم عشرات المستوطنين، جبل رشنا في بلدة دير أبو مشعل شمال غرب رام الله تحت حماية جنود الاحتلال. وتجولوا في الجبل، ومنعوا أصحاب الأراضي من الوصول إليها.

نابلس: أقدم مستوطنون على وضع بيت متنقل على أراضي يانون التابعة لبلدة بيتا جنوب نابلس. قرب مستوطنة "٧٧٧" المقامة على أراضي المواطنين في المنطقة المسماة جبل عبد الله، فيما أضرم آخرون النار بمركبة في بلدة عصيرة القبلية جنوبي نابلس تعود ملكيتها للمواطن عبد القادر عصابرة وخطوا شعارات عنصرية على جدران منزله حملت عبارات منها "الدم اليهودي لا ينسى، والموت للعرب". وهاجم مستوطنون بالحجارة مركبة المواطن حكم النوباني، قرب حاجز حوارة اثناء سفره إلى مدينة نابلس حيث تعرض للرشق بالحجارة وعلى مرأى من قوات الجيش. وفي محاولة لارهاب الأهالي ومنع المسيرة الأسبوعية السلمية التي تقام على أراضي قرية كفر قدوم شرق قلقيلية احتجاجاً على إغلاق الشارع الرئيسي، الذي يربطها بنابلس زرعت قوات الاحتلال في عمل ارهابي غير مسبوق عبوات ناسفة على جانب أحد شوارع القرية.

جنين: هدمت قوات الاحتلال الإسرائيلي، مبنى قيد الإنشاء، وأخطرت بهدم منجرة، في بلدة عرابة جنوب غرب جنين. بحجة عدم الترخيص، وتعود ملكيته للمواطن رامي احمد أبو مشايخ، وسلمت المواطن مصطفى علين حماد، اخطاراً بهدم منجرته لذات الذريعة.

الأغوار: داهمت قوات مدججة من جيش الاحتلال ترافقها جرافات المنطقة المحاذية لعين العوجا وأغلقت الطرق المؤدية إلى المنطقة، وسلمت عدداً من المواطنين أوامر هدم لعدد من المساكن في المنطقة. كما احتجزت راعيين اثنين أثناء رعيهما مواشيهاما بالقرب من عين الساكوت بالأغوار الشمالية الفلسطينية. ويعد سهل عين الساكوت وأراضي قرى فصايل وعاطوف في الأغوار الشمالية، من أكثر الأراضي الزراعية خصوبة في الضفة الغربية، الأمر الذي جعلها محط أطماع الاحتلال. كما هدمت جرافات تابعة للاحتلال ودمرت عدد من المنشآت السكنية والزراعية في قرية فصايل الوسطى بالأغوار الفلسطينية حيث تم هدم منشأة سكنية وأخرى تستخدم كحظيرة للأغنام وثلاثة كمخزن للحبوب والأعلاف تعود لمزارعين فلسطينيين قاطنين في المنطقة بحجة تشييدها دون الحصول على ترخيص من الشؤون المدنية الإسرائيلية. وكانت سلطات الاحتلال سلمت عدداً من الفلسطينيين في القرية، إخطارات بالهدم وإزالة مبان قيد الإنشاء و"بركسات" أغنام. فيما صادر الاحتلال خزانا ومضخة لبيع السولار تعود لمواطن من منطقة القدس.

مؤسسة الدراسات الفلسطينية، جميع حقوق النشر وإعادة التوزيع محفوظة لمؤسسة الدراسات الفلسطينية، ولا يمكن نشرها أو توزيعها إلكترونياً إلا بإذن من إدارة المؤسسة وذلك عبر الكتابة إلى العنوان البريدي التالي:
ipsbeirut@palestine-studies.org
يمكن تحميل هذه الوثائق أو طبعتها للاستخدام الفردي وعند الاستخدام يرجى ذكر المصدر:
<http://www.palestine-studies.org/ar/>